إدراك IDRAK
Institute for Development Research Analysis and Governance Knowledge

أزمة توريد الحبوب المدعمة وتبعاتها على المستهلك التونسي

أي دروس يمكن استسقاؤها مستقبلا؟

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

أزمة توريد الحبوب المدعمة وتبعاتها على المستهلك التونسي

أي دروس يمكن استسقاؤها مستقبلا؟

عاش المواطن التونسي منذ سنوات قليلة (خاصة ما بعد أزمة كوفيد 19) مشكلا في التزود بالمواد الأساسية التي تكوّن المائدة التونسية وتتأسس عليها العادات الغذائية المحلية. وهذه الأزمة خلقت حالة من التعود على الانقطاعات المتكررة للعديد من المواد الاستهلاكية الأساسية وغيابها أو ندرة وجودها في السوق، على غرار الحليب، السكر، الأرز، القهوة وخاصة الخبز ... وسط تضارب المعطيات حول أسباب وجود أزمة تزويد بالسوق المحلية، خيّر الخطاب الرسمي الإكتفاء بإعلان محاربة المحتكرين الذين يبدوا أنهم تفوّقوا على هياكل الدولة رغم كل الصلاحيات المخولة لها والاكتفاء بالإعلان المستمر على تواصل هذه الحرب.

وبالعودة إلى تاريخ تونس، فإن الخبز لا يعد مجرّد مادة استهلاكية فقط، بل له رمزية تعلقت بها العديد من الأحداث الاجتماعية-السياسية على غرار أحداث الخبز (ديسمبر 1983)، والتي اندلعت عندما أعلنت حكومة محمد مزالي، خفض الدعم على منتجات الحبوب، بضغط من صندوق النقد الدولي الذي طالب تونس بتطبيق خطة تقشف أدّت إلى أخذ القرار بالترفيع في سعر الخبز من 80 إلى 170 مليّم. و خلال ثورة 14 جانفي 2011 تم رفع الشعار الأشهر "خبز وما وبن على لا"، كما طبعت في الأذهان صورة أحد المشاركين في أحداث الثورة والذي كان يمسك الخبز على شاكلة سلاح (في حركة رمزية لقوة وأهمية قوت التونسيين كسلاح ضد السلطة).

واقعيا، هل أن أزمة الخبز كانت حقا نتيجة أزمة احتكار وفساد في مسالك التوزيع فقط كما روج لذلك الخطاب الرسمي؟ أم هل أن هناك أسبابا أخرى ساهمت في تفاقم المشكل وخلقت أزمة عاش على وقعها المستهلك التونسي منذ شهر أوت الفارط إلى حدود جانفي 2024؟ وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي نعيشها، هل أصبح تفعيل الدولة خطة وزارة التجارة[1] المعلن عنها خلال المخطط التنموي 2025-2023 بخصوص تخصيص الدعم لمستحقيه أو التخفيف منه ضرورة لتفادي مثل هذه الأزمات وتلافي تكرارها مستقبلا؟

رمزية الخبز في الثقافة الاستهلاكية التونسية

استهلاك الخبز هو موضوع يمكن دراسته من خلال عدة مناهج في مجال علم اجتماع الاستهلاك لفهم العلاقة بين الناس والغذاء وكيفية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عادات واختيارات الاستهلاك.

يفسر عالم الاجتماع بيير بورديو[2] (Pierre Bourdieu) الاستهلاك بالثقافة حيث يمكن التمييز بين السلع الاستهلاكية وفهم كيفية تأثيرها على الاختلافات والتسلسلات الثقافية والطبقية والتعليمية. وأما بالنسبة إلى إميل دوركايم[3] (Emile Durkheim) فقد فسر كيفية التفاعل بين الثقافة والديانة والسلع الاستهلاكية وتأثيرها على الهوية والتقاليد وأكد على أن السلع الاستهلاكية تلعب دورا في تعبير الناس عن ديانتهم وتعزيز الشعور بالإنتماء لديهم.

[1] تصريح لوزيرة التجارة و تنمية الصادرات فضيلة الرابحي خلال الندوة الصحفية لعرض المخطط التنموي 2023 2025 (جانفي 2023) واعلان اعتزام عمل الوزارة على توجيه الدعم إلى مستحقيه فقط دون رفعه عن كل المواطنين، و على هذا الأساس سيتم توجيه تحويلات مالية عبر منصات رقمية في الغرض للعائلات المدرجة في برنامج الأمان الإجتماعي (https://urlz.fr/oZMH)

[2] بيير بورديو (1930-2002) أحد أهم علماء الإجتماع الفرنسيين واحد ابرز المراجع العالمية في علم الاجتماع كما يعد من أهم ممثلي المقاربة الصراعية ذات التوجه الماركسي، وكذلك من أهم رواد البنيوية التكوينية الذين جمعوا بين الفهم والتفسير، بين الذاتية والموضوعية، بين الماكرو والميكرو، بين الحتمية والفاعلية... علاوة على ذلك، تبني نظريته السوسيولوجية على دراسة المجتمع باعتباره فضاء للصراع والمنافسة والهيمنة، مع تحليل تراتبية مختلف الطبقات الاجتماعية، وتبيان الدور الذي تقوم به الممارسات الثقافية داخل الصراع الذي يحدث بين هذه الطبقات الاجتماعية بشكل واع أو غير واع، ثم استجلاء الكيفية التي تعيد بها المدرسة إنتاج اللامساواة المجتمعية، وإعادة الطبقات الاجتماعية نفسها. (جميل حمداوي، المفاهيم السوسيولوجية عند بيير بورديو، 2015، https://urlz.fr/oZyd)

[3] إميل دوركايم (1917 -1858) مؤسس علم الإجتماع الحديث ومؤسس المدرسة الفرنسية لعلم الإجتماع وتصور أنه لا يمكن تفسير الظاهرة الاجتماعية إلا باعتبارها أشياء واقعية، إضافة إلى الترابط الذي يكون بين الظواهر الاجتماعية والتلازم بينهما وهذا يعني أنه لا يجوز رد الظواهر الاجتماعية إلى واقعة محددة بل يجب تفسيرها من خلال التعبير عن الحياة الجماعية، وقد استثمر دوركايم قواعد في دراسة الظواهر الاجتماعية منها: عدم الأخذ بالأفكار المسبقة حول الظواهر الاجتماعية. والقاعدة الثانية ضرورة دراسة الوقائع والظواهر دراسة موضوعية وتحديد الأشياء في واقعيتها.(مؤسسة مؤمنون بلا حدود، إميل دوركايم ، 2013 ، https://urlz.fr/oZzt)

ومن منطلق أبحاث عالمي الاجتماع سالفي الذّكر، يمكن أن نحدد قيمة الخبز في المجتمع التونسي بارتباطه بـ:

- **الهوية الثقافية:** يرتبط استهلاك الخبز بالتراث والهوية الوطنية، بما في ذلك الممارسات الثقافية على غرار الاحتفالات أو المآتم أو حتى التصدق "الصدقة" حيث تقوم الاحتفالات عادة على الأكل والاستهلاك أيا كانت الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المستهلك. كما أن المجتمعات القروية والريفية في تونس تلتجئ إلى إعداد الخبز التقليدي منزلي الصنع لتوفير الحاجة اليومية للأسرة (لكن هذا السلوك شهد تراجعا نظرا لصعوبة الحصول على مادتي "الدقيق والسميد "بسبب الأزمة التي عاشتها السوق التونسية لتوفير هذه المواد لأسباب سنقوم بطرحها خلال المقال)، وبالتالي فالاستهلاك أصبح موجها نحو الاعتماد على شراء الخبز عوضا عن خبزه منزليا.

- **رأس المال الاقتصادي والاجتماعي:** تحدد ميزانية الأسرة وموقعها الاجتماعي القرارات الاستهلاكية لأي من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. فقد تكون هناك اختلافات في استهلاك الخبز بناء على الطبقة الاجتماعية والدخل، وقد تكون مكانة الخبز كبيرة في النظام الغذائي الاستهلاكي للفئات ذات الدخل المنخفض، بينما قد يكون لديه تأثير أقل على استهلاك الفئات ذات الدخل العالي أو على الأقل لنقل أنه يمكن لهم الاعتماد على استهلاك فئات مختلفة من الخبز تتحدد بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي. كما تلتجئ العديد من العائلات القروية سواء المهاجرة إلى المدن الكبرى أو القاطنة في الأرياف إلى إعداد وبيع الخبز باعتباره مورد رزق أساسي، حيث تعتمد العديد من الأسر محدودة أو منعدمة الدخل على تسويق كميات من الخبز منزلي الصنع في الأسواق المحلية أو على قارعة الطريق. بالإضافة إلى ذلك تعتمد بعض الأسر على تجميع وبيع الخبز اليابس كبديل علف للمواشي والحيوانات الأليفة.

- **رمزية الخبز في المعيش اليومي:** للخبز في تونس رمزية تتعلق بالقوت اليومي حيث يعبر عن السعي والعمل بعبارة "يجري على الخُبزَة" وتستعمل عبارة "خُبزَة مُرَّة " تعبيرا على صعوبة العيش، بل تستعمل كلمة خبزة أو خُبيزَة (تصغيرا للخبز) في بعض الأوساط الاجتماعية للإشارة إلى الربح السهل أو الشخص السهل المنال (على اعتبار أن سهولة الوصول إلى الغاية بسهولة الحصول على الخبز).

بالنسبة إلى القيمة وثقافة الاستهلاك فإن الخبز يحظى بقيمة لا بديل عنها لدى المواطن التونسي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل تعكس توجهات الدولة نفس هذه القيمة وهذه الأهمية؟

منظومة الدعم ومكانة المواد الأساسية في الميزانية

بحسب وزارة التجارة وتنمية الصادرات، ترجع سياسة دعم المواد الأساسية إلى أربعينيات القرن العشرين، وتهدف إلى معاضدة المقدرة الشرائية للمواطن، والتخفيف من وطأة تقلبات الأسعار العالمية، وتشجيع الإنتاج الوطني خاصة من الحبوب والحليب، والذي شمل تدريجيا الحبوب ومشتقاتها، الزيت النباتي، الحليب نصف الدسم، السكر، العجين الغذائي والكسكسي، الورق المعد لطباعة الكراس والكتاب المدرسي[4].

[4] وزارة التجارة وتنمية الصادرات، (https://shorturl.at/ceZ27)

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

حيث تمّ إحداث صندوق الدعم بمقتضى الأمر العلي **المؤرخ في 28 جوان 1945**. ويشمل الإطار القانوني المنظم لآلية الصندوق العام للتعويض عديد النصوص تتمثل بالأساس في تنظيم الصناديق الخاصة في الخزينة:

- القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الدولة والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية
- القانون عدد 26 بتاريخ 29 ماي 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بإجراءات ضبط الأسعار وزجر المخالفات في المادة الاقتصادية.
- القانون عدد 65 بتاريخ 31 ديسمبر 1970 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1971 [5]. الذي تمّ بمقتضاه إدراج الصندوق العام للتعويض في صيغة حساب خاص في الخزينة.

وتتأتى موارد الصندوق العام للتعويض بالأساس من الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة بعنوان دعم المواد الأساسية. وقد تم ضمن ميزانية 2023 رصد اعتمادات في حدود **3805** [6] **مليون دينار (م د)** لدعم المواد الأساسية مقابل **3771 م د** مرسمة سنة 2022 [7]، والتي توزعت ضمن تقرير ميزانية 2023 حسب المواد الأساسية المحددة كالتالي:

الرسم رقم 1: توزيع كلفة دعم المواد الأساسية بميزانية 2023 حسب المواد

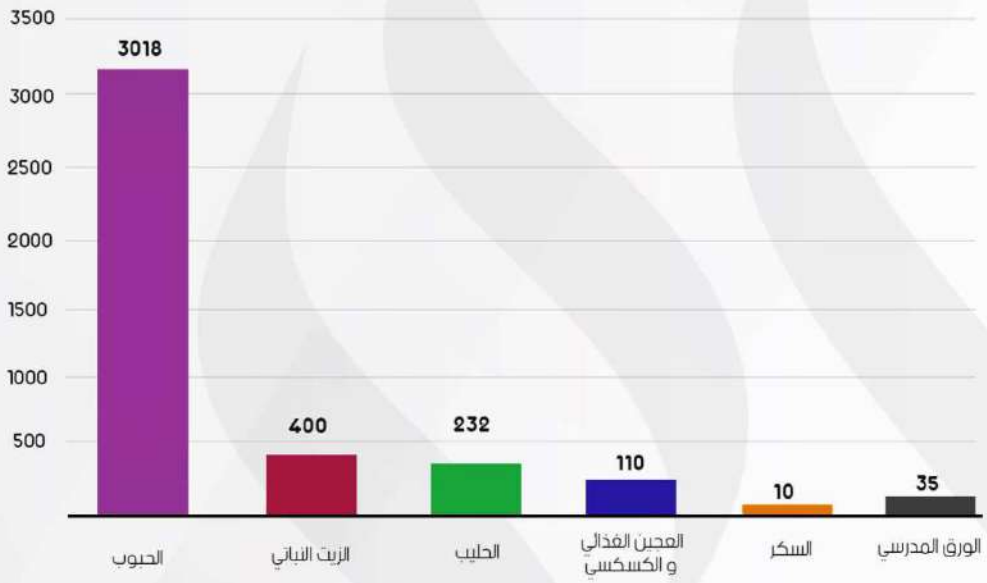

المصدر: تقرير ميزانية الدولة لسنة 2023 [8]

[5] نفس المصدر السابق
[6] مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، ص 25.
[7] تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2023، ص. 61. (https://ilink.tn/CnjAZ)
[8] تضمن قانون المالية التعديلي الصادر في أكتوبر 2023 إعلانا عن تخصيص زيادة في حدود 1282 م.د إلى ميزانية دعم المواد الأساسية والتي ستمكن حسب التقديرات من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني. مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، ص5

استأثر دعم الحبوب بالنصيب الأوفر من ميزانية دعم المواد الأساسية حيث بلغ **3018 م.د**. حسب قانون المالية التعديلي (أكتوبر 2023) بعد أن كان في حدود **1736 م د** حسب تقرير ميزانية الدولة لسنة 2023 أي بزيادة في حدود **1282 م.د**.

في حين بلغ مقدار دعم توريد الحبوب خلال ميزانية 2022 حدود **3025 م د** من مجمل ميزانية الدعم المخصصة للمواد الأساسية التي بلغت حسب قانون الميزانية التعديلي **3805 م د**. ويعود رصد النصيب الأوفر من ميزانية الدعم لفائدة الحبوب (بكل أصنافها) إلى:

اعتماد تونس على التوريد حيث يتم اقتناء **أكثر من 80 بالمائة** من الاحتياجات من القمح اللين وأحيانا **أكثر من 50 بالمائة** من الاحتياجات من القمح الصلب، نظرا لطبيعة النمط الاستهلاكي التونسي (القائم بدرجة كبيرة على استهلاك المعجنات) في مقابل تواضع الإنتاج المحلي.

تراجع مساحة الأراضي المزروعة حبوبا حيث كانت سنة 2012 في حدود **663.3 ألف هكتار**، بالنسبة إلى القمح الصلب، و **126.3 ألف هكتار** بالنسبة إلى القمح اللين، لتصل حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء سنة 2020 إلى **543 ألف هكتار** (بالنسبة إلى القمح الصلب) و**63 ألف هكتار** (بالنسبة إلى القمح اللين)، هذا بالإضافة إلى التغيرات المناخية وتتالي سنوات الجفاف التي شهدتها تونس والتي تؤثر على مردود الأراضي الفلاحية خاصة التي تعتمد على الإنتاج البعلي.

تراجع المحصول الوطني للحبوب وارتفاع الطلب على التوريد لتوفير حاجيات السوق المحلية: حيث تشير معطيات الديوان الوطني للحبوب إلى تراجع محصول الحبوب بين سنوات 2020 إلى 2023 حيث مرت كمية الحبوب المجمعة **من 7,107 مليون قنطار سنة 2020 إلى 2,935 مليون قنطار**، هذا التراجع في المحصول المسجل بسبب تراجع التساقطات والتغيرات المناخية ومشكل الحرائق الموسمية الذي ساهم في إتلاف جزء من المحصول، كل هذه العوامل التي تعيشها تونس خلال السنوات الأخيرة أدت بدورها إلى الاتكال على التوريد لسد فجوة الإنتاج الحاصلة خاصة خلال الموسم الفلاحي 2023.

جدول رقم 1 : المحصول الوطني للحبوب بين سنة 2020 وسنة 2023

السنة	الكمية بالقنطار
2020	7 107 172
2021	8 082 341
2022	7 511 157
2023	2 935 022

المصدر: بيانات الديوان الوطني للحبوب [9]

[9] الديوان الوطني للحبوب (https://urlz.fr/oZJe)

ارتهان الأزمة إلى العوامل الخارجية:

إن العوامل الخارجية المتعلّقة بالأزمة الصحية العالمية ثم أزمة الحرب الأوكرانية-الروسية التي نتج عنها خلل في سلاسل الإمداد العالمية ومن أهمها إمدادات الحبوب والأرز قد أثّرت على مستويات الدعم المرصودة للحبوب. حيث تشير الإحصائيات إلى أن سنة 2022 كبدت الدولة التونسية أعلى نسب من نفقات دعم توريد الحبوب حيث كانت في حدود 3025 م.د أي تقريبا ضعف ما كانت عليه سنة 2021، حيث كانت نفقات الدعم في في حدود 1604م.د وهو مستوى رغم تدنيه إلا أنه يعتبر مرتفعا مقارنة بالدعم المخصص سنة 2019 والسنوات التي سبقتها (قبل أزمة كوفيد 19 واندلاع الحرب الروسية-الاوكرانية). الأمر الذي تزامن مع تراجع قيمة صرف الدينار من 2.82 د.ت سنة 2019 للدولار الواحد إلى 3.15 د.ت سنة 2022.

الرسم رقم 2: تطور نفقات دعم الحبوب بين 2015 و2022

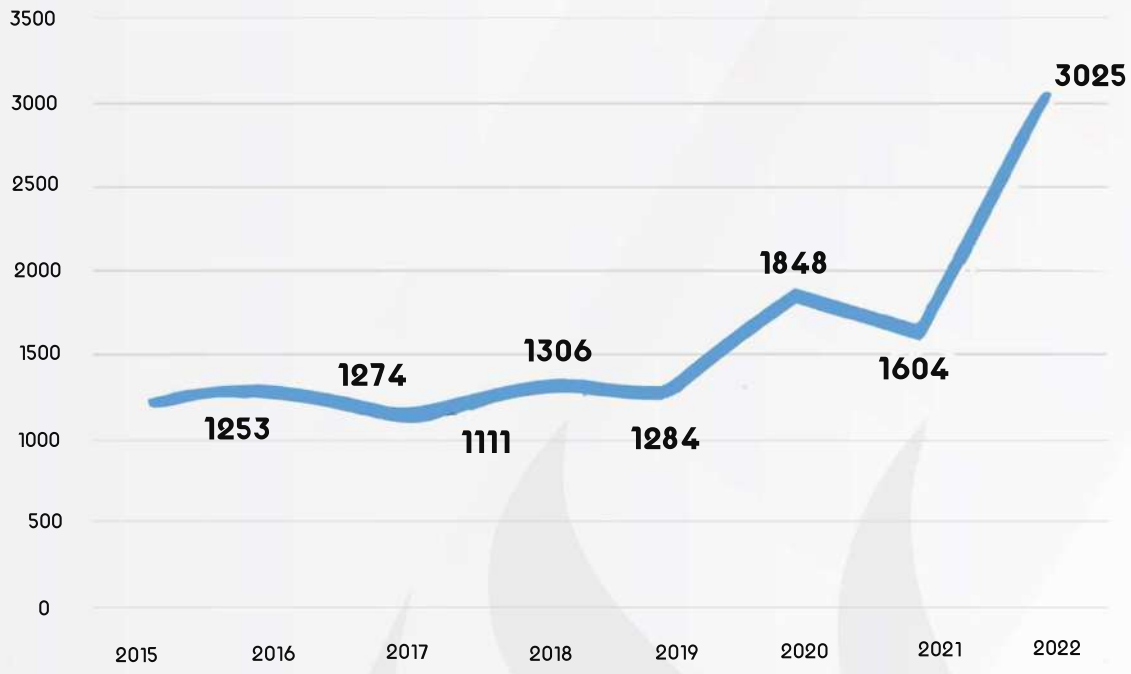

المصدر: إحصائيات تعويض المواد الأساسية الخاص بوزارة التجارة وتنمية الصادرات[10]

في المقابل، فإن فشل الموسم الفلاحي لسنة 2022 وارتفاع الطلب، دفع إلى توريد 2.387 مليون طن من الحبوب بمختلف أنواعها (قمح صلب، قمح لين، شعير) بقيمة تعادل 3390 م. د وهو رقم مرتفع الكلفة مقارنة مع ما تم توريده من حبوب سنة 2021، حيث أشارت الأرقام إلى الاعتماد على توريد 2.632 مليون طن بقيمة منخفضة نسبيا مقارنة بنسبة 2022 حيث ناهزت كلفة هذه الحبوب 2392 م.د[11]. نصف هذه الحبوب الموردة تعود إلى أوكرانيا وروسيا، إذ أن 47 بالمائة من احتياجات تونس من القمح مستوردة من أوكرانيا و4 بالمائة من روسيا.

10 احصائيات وزارة التجارة وتنمية الصادرات https://commerce.gov.tn/compensation -1
11 الديوان الوطني للحبوب، تطور واردات الحبوب لسنة 2022، اطلعت عليه بتاريخ 02 أكتوبر(2023 https://urlz.fr/nTa5)

أدى الإقبال المتواصل على توريد الحبوب وارتفاع قيمتها عالميا إلى تخصيص اعتمادات مالية أكبر بسبب تراجع قيمة الدينار للتمكن من تأمين كميات أقل من الحبوب وبصفة تدرجية.

ورغم تراجع سعره نسبيا مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2022 (التي شهدت قفزة في سعر الحبوب عالميا وبالتالي قفزة في تطور نفقات دعم الحبوب)، إلا أن سعر القمح اللين لم يعد إلى سابق عهده ما قبل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. فوفقا للبنك الدولي كان سعر القمح اللين خلال الثلاثية الأولى من سنة 2021 بين 273 دولار و289 دولار في حين بلغ خلال أفريل 2022 سعر 522 دولار.

رسم رقم 3: تطور واردات الحبوب حسب بيانات ديوان الحبوب بين 2019 و 2022

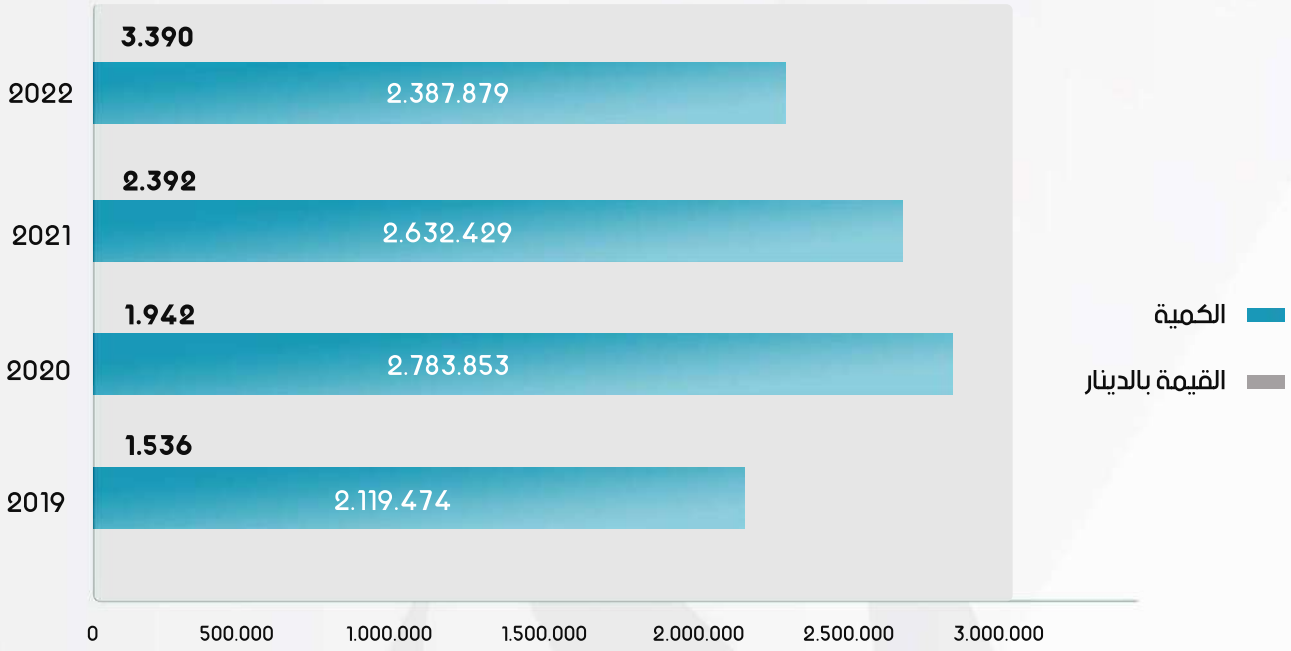

المصدر: بيانات ديوان الحبوب

مادة الخبز: بين الدّعم وتطور الاستهلاك

تشير معطيات المعهد الوطني للإحصاء إلى تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك العائلي من 102.7 سنة 2016 إلى 153.5 سنة 2023[12]. يمكن تفسير هذا التطور بارتفاع وتغير الأسعار وارتفاع كلفة الإنتاج وإلى تغير السلوك الإستهلاكي التونسي.

كما أنه وحسب دراسة للمعهد الوطني للاستهلاك، فقد تصدرت مادة الخبز قائمة المواد الغذائية المُبذّرة (المهدرة) في البلاد سنة 2022، حيث يتم إتلاف 113 ألف طن منها سنويا. وتخسر الأسر التونسية سنويا ما يفوق الألف دينار جرّاء تبذير الخبز، فيما تتكبد الدولة ما يفوق 105 م د (35 مليون دولار) جراء تبذير الخبز المصنوع من الحبوب المُوردّة.[13]

جدول رقم 2: معطيات عامة حول تكلفة إنتاج الخبز

قيمة الدعم للفرد	33 دينار سنويا للفرد
الإنتاج	6.7 ملايين خبزة يوميا
الكمية سنويا	600 ألف طن سنويا
الكمية شهريا	50 ألف طن شهريا
الاستهلاك	70 كيلوغرام سنويا للفرد الواحد
الهدر	950 ألف خبزة يوميا
الخسائر بالدينار	100 مليون دينار

المصدر: أرقام المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية لسنة 2022[14]

بحسب معطيات وزارة التجارة، فإن الدولة تتكبد خسائر هامة تتعلق بإنتاج الخبز المدعم حيث يبلغ السعر الحقيقي للخبز الكبير 690 مليما في حين يباع للعموم بسعر 230 مليما (أي أن تكلفة دعمه في حدود 460 مليما) فيما تباع "الباقات" للعموم بـ 019 مليما، بدعم في حدود 230 مليما، أي أنّ سعرها الحقيقي يعادل420 مليما.[15]

وعموما، فإنه ورغم تطور كلفة الإنفاق وارتفاع الأسعار وكلفة الدعم التي تخصصها الدولة بالنسبة إلى إنتاج الخبز، فإن المثير للإنتباه عدم المساس بأسعار الخبز منذ سنة 2010 وإلى حدود سنة 2022، حيث يبدو أن كل الحكومات التي مرت على تونس ما بعد الثورة استشفت الدرس من تاريخ الانتفاضات التي قامت بسبب تعديل سعر الخبز حتى تحت ضغط صندوق النقد الدولي. فرمزية الخبز ومكانته في الثقافة الاستهلاكية التونسية خلقت هامشا من القداسة التي جمدت سعر الخبز، الذي حل بمثابة صمام الأمان للقدرة الشرائية للمواطن وللأنظمة الحاكمة.

12 المعهد الوطني للإحصاء، مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، أكتوبر 2023 (https://urlz.fr/oZJs)
13 المعهد الوطني للاستهلاك، معدل التبذير الغذائي للتونسي، 2022، (https://urlz.fr/oZJR)
14 منال الدربالي، أزمة الخبز في تونس: حدود صندوق الدعم وحتميّة التبعيّة، نواة، مقال نشر بتاريخ 15 أفريل 2022 (https://ilink.tn/TIqaX)
15 تصريح لوزيرة التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي بتاريخ 21 فيفري 2022 (https://urlz.fr/oZKh)

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

رسم رقم 4: تطور أسعار بعض المواد الأساسية بين 2010 و 2022

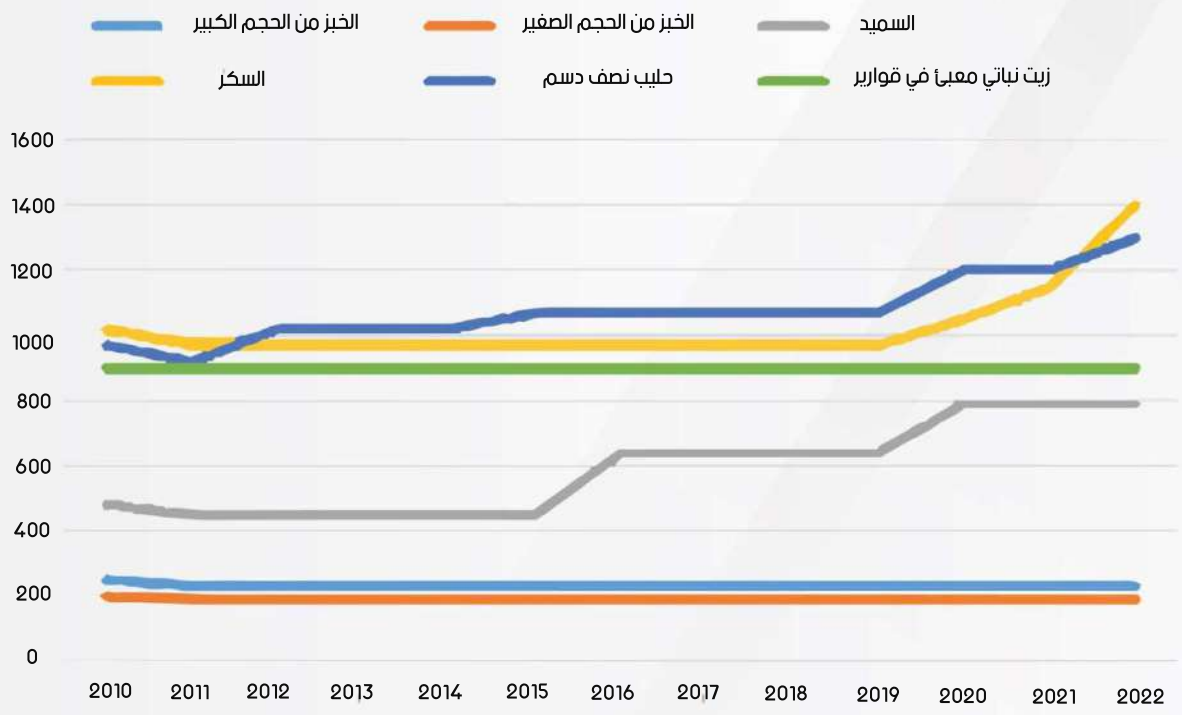

المصدر: وزارة التجارة وتنمية الصادرات[16]

تصنيف المخابز: وتوجيه الحبوب المدعمة:

على أرض "الواقع" وبعيدا عن التنظير الشعبوي لمشكل الخبز والتزود بالقمح، فإن عمل المخابز يخضع إلى قوانين ترتيبية محددة وضوابط قانونية منظمة، حيث تنقسم المخابز إلى مخابز مصنفة (في حدود 3337 مخبزة مصنفة) وهي المخابز المختصة في صنع الخبز المدعم باستخدام الدقيق المستخرج من القمح اللين والمعد لصنع الخبز المدعم، ومحلات غير مصنفة (في حدود 1443 مخبزة غير مصنفة) وهي التي تقتصر على صنع الخبز الرفيع باستخدام الدقيق المستخرج من القمح اللين والمعد لصنع الخبز الرفيع والمرطبات والحلويات.[17]

وفي الواقع، فإن تسعيرة الخبز ترتبط بتوزيع الدعم ونوع الدقيق أو الطحين المستخدم، ولا علاقة للأمر بوجود خبز للأثرياء وخبز للفقراء، حيث يتم ضبط الأسعار بناء على تكلفة الإنتاج والعوامل الاقتصادية الأخرى المرتبطة بتوفر الفرينة بأسعار منخفضة للمخابز، وبالتالي ضمان توفر الخبز بأسعار معقولة للمستهلكين، الأمر الذي يفسر التباين في أسعار الخبز حسب تصنيف المخبزة وحسب نوع الخبز ذاته.

وهذا التصنيف يخول إلى المخابز التزود بمادة الطحين أو الفرينة وفق ضوابط محددة ويلزمها قانونيا بتحويلها "بصفة يومية إلى خبز في حدود الكميات التي تخولها لها الحصة اليومية المترتبة عنها وذلك وفق المقاييس المتعارف عليها في المجال... وبكميات تلبي حاجيات الاستهلاك للدائرة الترابية مرجع النظر بما يتماشى مع طبيعة وتوقيت الاستهلاك الأسري..."[18]

16 احصائيات وزارة التجارة وتنمية الصادرات (https://commerce.gov.tn/compensation -1)
17 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قرار من وزير التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 13 نوفمبر2020 يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز .(https://ilink.tn/xueCm)
18 المصدر سابق، الفصل 5.

وحسب القانون كذلك، يتعين على المطاحن تزويد المخابز المصنفة بمادة الفرينة استخراج نوعي PS في حدود الحصص 7 الشهرية المحددة، وبمادة الفرينة استخراج نوعي PS 7- بصفة منتظمة وفي حدود الكميات المطلوبة كما يتعين على المطاحن تزويد المخابز صنف "ج" في حدود حاجياتها من مادة السميد طبقا لأحكام الفصل 5 أعلاه..[19]

قرار من وزير التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 13 نوفمبر2020 يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز

الباب الثاني: في المخابز المصنفة

الفصل 4 ـ تختص المخابز المصنفة دون سواها في صنع الخبز المدعم باستعمال الفرينة استخراج نوعي PS وباعتماد تسمية مخبزة على واجهات محلاتها، وتصنف إلى:

- **مخابز صنف "أ"**: تختص حصريا في صنع الخبز المدعم من الحجم الكبير وفق الخصوصيات والمواصفات التالية: وزن 400 غ مع نسبة اغتفار في حدود 30 غ وطول 45 صم مع نسبة اغتفار في حدود 3 صم أو قطر 23 صم مع نسبة اغتفار في حدود 2 صم،
- **مخابز صنف "ج"**: تختص في صنع الخبز المدعم من الحجم الصغير "الباقات" وفق الخصوصيات والمواصفات التالية: وزن 220 غ مع نسبة اغتفار في حدود 10 غ وطول 55 صم مع نسبة اغتفار في حدود 5 صم.

أصدرت وزارة التجارة يوم 1 أوت 2023 قرارا يقضي بالتعليق الفوري لعمليات بيع الفارينة الرفيعة PS-7 والسميد لفائدة المخابز غير المصنفة، وهو ما انجرّ عنه توقف شامل لهذا الصنف من المخابز التي توفر للسوق ما يناهز 40 بالمائة من الحاجيات اليومية للتونسيين من الخبز. ثم وبقرار من نفس الوزارة، تقرر استئناف تزويد محلات صنع الخبز غير المصنفة بمادتي الفارينة والسميد مقابل تعهد هياكلها المهنية باحترام القوانين والتراتيب المنظمة لصنع وبيع الخبز ومطابقة نشاطها لذلك.[20]

في واقع الأمر، لا يمكن أبدا تفسير أزمة نقص الخبز الحاصل بتفشي الفساد واحتكار المواد الأساسية فقط، لأن حصيلة حملات التصدي للإحتكار لم تعكس حجم النقص المسجل، حيث تم الإعلان عن حجز 6528 طنا من المواد المدعمة منها 1597 طنا من مادة الفارينة المدعمة علما وأن كمية الفرينة المدعمة التي تستخدم يوميا لإعداد الخبز في تونس تناهز 600 ألف طن يوميا.

19 المصدر سابق، الفصل 8.
20 منشور على الصفحة الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات على الفايسبوك: (https://ilink.tn/LndGs)

جدول رقم 3: قيمة المحجوز من المواد المدعمة

	فارينة مدعمة	فارينة رفيعة	سميد	قمح	سداري	محجوزات أخرى
المحجوز	1597 طن	99.5 طن	1579.6 طن	3100 طن	151.9 طن	8.45 طن
	مجمع الحجز الفعلي: 202.1 طن **مجمع الحجز الصوري:** 6325.9 طن					
	المجموع العام: 6528 طن مواد مدعمة، 8.5 طن ملح					

المصدر: الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية[21]

دعم المواد الأساسية في ظروف اقتصادية حرجة: هل أصبح عبئا؟

لا يمكن إنكار مرور تونس بأزمة اقتصادية منذ سنوات وخاصة عدم تعافي النظام الاقتصادي الهش من تبعات أزمة كوفيد19-، وهوما يستدعي البحث عن حلول جذرية ومراجعة القوانين التي لم تعد متماشية مع ما استجد سواء اجتماعيا أو اقتصاديا.

ما حصل قد يكون حجة مناسبة للرفع التدريجي عن الدعم لبعض المواد، حيث يشير المخطط التنموي لوزارة التجارة وتنمية الصادرات 2023-2025 إلى العمل على توجيه الدعم إلى مستحقيه والتراجع عن تعميم الدعم على كل الفئات الاجتماعية[22]. هذا ما يمكن فهمه من خلال قراءة في مؤشرات ارتفاع كلفة دعم المواد الأساسية خاصة، التي تستأثر بالنصيب الأوفر من الميزانية سنويا، وهو نصيب في ارتفاع متواصل لأسباب قمنا بعرضها.

21 الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية على الفايسبوك، نشر بتاريخ 13 أوت 2023، (https://urlz.fr/pb1s)
22 الإذاعة الوطنية، وزيرة التجارة: دخول المنصة الرقمية لتوجيه الدعم لمستحقيه حيز التطبيق خلال شهر جانفي أو فيفري 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 04-10-2023 (https://ilink.tn/Ildny)

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

جدول رقم 4: تطور نفقات الدعم (2015-2022)

الوحدة:م د	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب	1253	1274	1111	1306	1284	1848	1604	3025
الحليب	64	63	88	134	190	209	205	160
الزيت النباتي	168	200	248	249	208	269	290	480
السكر	9	11	10	9	9	10	10	10
الورق المدرسي	4	4	4	3	10	6	5	10
العجين الغذائي والكسكسي	32	47	40	45	89	74	86	86
مواد أخرى	-	-	-	5	10	-	0	0
المجموع (م.د)	**1530**	**1600**	**1500**	**1750**	**1800**	**2416**	**2200**	**3771**

المصدر: إحصائيات تعويض المواد الأساسية الخاص بوزارة التجارة وتنمية الصادرات

يبدو أن مشكل توريد وتوفير المواد الأساسية، كما سبقت الإشارة إليه، أصبح رهين الدفع والطلب، أيا كانت هذه المادة الاستهلاكية. فالموارد المالية المرصودة لم تعد كافية ولم تتوافق إلى حد ما مع تطور وتغير الأسعار العالمية غير الثابتة بين موسم وآخر (وأحيانا بين شهر وآخر)، ما سبّب عسرا في توفير المواد في السوق المحلية (إن لم نقل عدم توفيرها أساسا).

بل في كثير من الأحيان لجأ المستهلك التونسي إلى الرضوخ والقبول بالأسعار المشطة لهذه المواد حال توفرها والتدافع للتزود بها. ما دفع إلى الحديث عن إمكانية التخلي ولو جزئيا عن دعم المواد الأساسية أو الإكتفاء بتوجيهها إلى مستحقيها فقط بحجة تكيف المستهلك التونسي مع الأزمات و قدرته على التأقلم مع كافة الظروف.

ختاما، وجود هذه الأزمات المتتالية التي أصبح يعيش على وقعها المستهلك التونسي لم تخلق لديه مناعة استهلاكية بل بالعكس، ساهمت إلى حد بعيد في القبول بالأسعار المتغيرة والباهظة في سبيل ضمان المواد الاستهلاكية الأساسية .

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

مقترحات

للأسف، لم يتم التعامل مع الأزمات الاقتصادية والتبعات الاجتماعية التي انجرت عنها بالشفافية الاتصالية المناسبة، بل تمسك الخطاب الرسمي بالإعلان عن وجود حرب متواصلة على لوبيات المحتكرين، في حين كل المؤشرات سواء الاقتصادية المحلية أو العالمية تفضي إلى وجود أسباب أخرى أكثر وطأة وتعميقا للأزمات (مثلما حدث مع مشكل الخبز) لا بد من التصريح بها.

و لعل من الممكن مستقبلا (لتلافي تكرار أزمة الخبز مثلما تكررت أزمة الحليب) اتباع بعض مقترحات الإصلاح التي قد تساهم في تهدئة الرأي العام وترشيد التعامل مع أزمة التزود بالخبز، على غرار:

- مراجعة الخطاب الرسمي والابتعاد عن التوظيف الشعبوي لمشكل الخبز ومشكل التزود بالمواد الأساسية المدعمة التي تواجه الدولة صعوبة في توفيرها من خلال انتهاج خطاب تفسيري مبسط وموجه إلى المستهلك لعرض حقيقة المشكل ومسبباته الداخلية والخارجية دون ربط الأزمة بالإحتكار فقط لا غير.
- التعريف بمشروع وزارة التجارة الهادف إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه وتفسير حقيقة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد تمهيدا لتفعيله كما هو معلن عنه ضمن المخطط التنموي 2023-2025. والتوعية بدقة الظرف الاقتصادي الذي تمر به البلاد وما يستدعيه ذلك من ترشيد للاستهلاك وتوجيه الدعم لمستحقيه فقط.
- التعجيل بتنفيذ مشروع " دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب"[23] والمعلن عنه ضمن الأمر عدد 558 لسنة 2023 مؤرخ في 15 أوت 2023 [24].
- التشجيع على الاستثمار في الفلاحة وتسهيل الإجراءات الإدارية خاصة لدى فئة الشباب والتعجيل في دعم الـ250 ألف فلاح الذين تمت المصادقة على دعم إنتاجهم مع انطلاق الموسم الفلاحي 2023.
- مراقبة مسالك التوزيع ومراعاة خصوصية الثقافة الاستهلاكية المحلية ببعض الجهات (حرصا على عدم فرض سلوك استهلاكي لا يتماشى مع الثقافية المحلية والذي قد يهدد الهوية والثقافة الإستهلاكية ببعض المناطق.)
- تثبيت كميات الخبز المنتجة بحسب الاستهلاك تفاديا للتبذير من خلال التعاون مع المخابز لتقديم إحصائيات دورية حول كميات الإنتاج والبيع و نسبة الهدر.

رغم إعلان وزارة التجارة وتنمية الصادرات عن التوجه إلى تخصيص الدعم لمستحقيه فقط، إلا أنه لم يتم بعد إتخاذ إجراءات رسمية معلنة في الغرض من قبل السلط المعنية. وفي ذات السياق أبرزت الإحصائيات المتوفرة وجود تراجع في القيمة المرصودة للدعم، تراجع قد يستمر نتيجة ما يفرضه الواقع الاقتصادي المحلي وما تمليه متغيرات الأسعار العالمية.

يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس وما تبعها من صعوبة في توفير المواد الأساسية ساهمت في تعديل السلوك الشرائي للمستهلك التونسي (سواء البحث عن مواد استهلاكية بديلة أو شراء المواد غير المدعمة.) في سياق متصل، بدت المساعي حثيثة لتشجيع الإنتاج المحلي التعويل على المنتوج الفلاحي التونسي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، ضمانا للأمن والسيادة الغذائيين لتونس في ظل نظام اقتصادي مرتهن إلى الصناديق الدولية والمانحين الدوليين منذ سنوات.

23 الإذاعة الوطنية، البرلمان يصادق على مشروع قانون قرض من البنك الافريقي للتنمية لدعم منظومة الحبوب، نشر بتاريخ 2023-07-29. اطلعت عليه بتاريخ 2023-10-04 (https://ilink.tn/ZjsBB)
24 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 16 أوت 2023 صفحة 4533 (https://ilink.tn/ujgaJ)

معهد ادراك لدراسات التنمية و الحوكمة :

معهد إدراك لدارسات التنمية والحوكمة هو أحد مبادرات منظمة "أنا يقظ"،فرع منظمة الشفافية الدولية بتونس، الهادفة إلى تدعيم الوعي بالسياسات العامة والتحديات العالمية، في تونس وفي العالم، خاصّة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة.

نحن ملتزمون في المعهد برؤية قائمة على اعتبار البحوث والدراسات والتحليلات في مجال الحوكمة الرشيدة كوسيلة حقيقية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والدفاع عن العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. ونحن نسعى من خلال نشر المعرفة إلى بلوغ هذا الهدف مع احترام المبادئ والقواعد التي توجّهنا: النزاهة، التميّز، الاستقلالية، التعاون، الشمولية والابتكار.

وتتمثل المهمة الرئيسية لمعهد إدراك في تعزيز فهم وممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة قصد تعزيز الشفافية والمساءلة. فمن خلال البحوث والتحليلات الدقيقة والتوصيات، المستندة إلى الحجّة والأدلة والمعطيات العلمية، نعمل على تمكين المواطنين والمؤسسات والسلطات وكل مكونات المجتمع المدني من المعرفة اللازمة والأدوات الضرورية لفهم وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يعمل معهد إدراك على أن يكون مساحة للطلبة والباحثين الشبان لتطوير قدراتهم البحثية والتحليلية ودعم العمل الأكاديمي في مجال نشاطه. ويقدم المعهد خدماته من أجل تحسين حوكمة المؤسسات وتوجيهها لتحسين حوكمتها ونزاهة نشاطها.

IDRAK إدراك

Institute for Development Research
Analysis and Governance Knowledge

IDRAK إدراك

Institute for Development Research Analysis and Governance Knowledge

contact@i-drak.tn

Téléphone: +216 70 867 014
Fax: +216 70 201 280

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013

www.i-drak.tn